الأداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب- دراسة مستقبلية

الدكتور محمد ميسر فتحي(*)

الملخص

ارتكز الأداء الاستراتيجي الامريكي تجاه دول الشرق الأوسط ومتغيراته، على أسس ودوافع عدة مكنتها من تحقيق الهيمنة الامريكية واستثمار مصالحها على حساب دول المنطقة، وضمن هذا الأداء، قدمت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الوثيقة الاستراتيجية في ١٨ كانون الأول ٢٠١٧، التي تمركزت حول مبدأ "أميركا أولاً"، لتحدد اتجاهات الأداء الاستراتيجي الامريكي المستقبلي في صياغة وسائل التعاون والتقاطع او العداء فضلاً عن المصالح والتهديدات، ضمن آليات استخدام القوة او التهديد بها.

وضمن المشاهد المستقبلية للمنطقة العربية والشرق الأوسط برمته يؤخذ على تلك الاستراتيجية إنها لم تتضمن أي تعهد أمريكي لتعزيز عملية السلام والاستقرار في العالم لا سيما الشرق الوسط، وبذلك سيتجه الأداء الاستراتيجي الأمريكي نحو سياسات متعددة، من ضمنها سياسة المحاور وافتعال الازمات بدلاً من حلها، ومنع الاستقرار، لإدامة مصالحها فضلاً عن مشاغلة القوى الكبرى التي تسعى الى ضمان مصالحها أيضاً ومنافسة من الوجود الامريكية في المنطقة.

(*) مدرس الإستراتيجية والدراسات المستقبلية، كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاستراتيجي الأمريكي، مستقبل الشرق الأوسط، استراتيجية الرئيس دونالد ترامب، السلام الأمريكي.

المقدمة

لا تزال منطقة "الشرق الأوسط" تمر في مرحلة التحول والتغيير الاستراتيجي نحو تكوين نظام إقليمي جديد في ظل بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة سمحت للقوى الدولية بأداء أدوار مؤثرة فيها، سعياً لتشكيلها تبعاً لمصالحها. وأصبحت تواجه عديداً من التحديات والنزاعات والازمات المحلية التي تعيشها المنطقة، فضلاً عن الاستقطابات في البيئة الإقليمية والدولية التي يغلب عليها العلاقات التنافسية والصراعية لاسيما بين القوى الكبرى لفرض هيمنتها الجيواستراتيجية على إدارة التفاعلات في المنطقة، كما أن التنافس محتدم بين القوى الدولية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة) فضلاً عن تنافس القوى الإقليمية (تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية و"اسرائيل")، بهدف تعزيز من مصالحهم ومكانتهم وتعزيز مستويات تأثيرهم الاقليمية والدولية.

ويعد "الشرق الأوسط" الاقليم الأكثر قابلية للتأثر بمتغيرات النظام الدولي بحكم قدراته وإمكانياته محدودة التأثير، وضعف تماسك دوله، لاسيما أمنياً واقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق الصراعاتها فيه، وأزماته البنيوية، التي يتضح مدى حدتها من الأحداث التي تمر به من (صراعات ونزاعات بين هويات وطنية، وقومية، ودينية وطائفية ومذهبية، وتحركات انفصالية، وولاءات استبدلت بالدين، أو العشيرة، أو العرق وتنظيمات متطرفة ومسلحة)، يتسع نطاق تأثيرها على اغلب دول المنطقة بفعل الدعم الدولي الخارجي، بهدف المساهمة في صياغة مستقبلها بما يتلاءم مع مصالح واهداف تلك القوى.

وقد عكف المخططين الاستراتيجيين، بوضع تحليلات ومـــدركات ذات طابع عالمي عن المتغيرات والاقاليم الحيوية والفرص التي تعزز المصالح والاهداف الامريكية والتهديدات الواجب مواجهتها، بما إن كل اقليم في العالم ينطوي على أهمية محددة تصب في المصالحة الأمريكية، فإنه يجري التركيز على أقاليم محـــددة أكثر من سواها تبعاً لاهميتها الجيوستراتيجية، ومنها "الشرق الأوسط" الذي اخذ مكانة كبيرة في الفكر والاداء الاستراتيجي الأمريكي.

أهمية البحث: تتبدى اهمية دراسة الاداء الاستراتيجي الامريكـــي ازاء الشـــرق الاوسط في الوقوف على حقيقة الاداء الاستراتيجي الامريكي وكيفية تعامله مع متغيرات الشرق الاوسط وبناء نظامه الاقليمي للتأثير في مستقبله.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحـــث في التعـــرف علـــى مرتكـــزات الاداء الاستراتيجي الامريكي واهم الاشكاليات التي انعكست على واقـــع الشـــرق الاوسط بسبب ذلك الاداء، فضلاً عن تقيم نجـــاح الاداء الاســـتراتيجي لإدارة الرئيس ترامب في تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط.

اشكالية البحث: يثير موضوع البحث إشكالية تتمحور حول التساؤل الأتي: ما مدى تأثير الاداء الاستراتيجي الأمريكي في مستقبل الشرق الأوسط، وهـــل ان تحركات القوى الاقليمية فيه تتفق او تأتي استجابةً لاهداف وتطلعات استراتيجية الرئيس دونالد ترامب، ام هل بأمكان دول المنطقة الحد من تأثير الاســـتراتيجية الامريكية وضبط مسارات مستقبل الشرق الاوسط نحو الاستقرار؟

فرضية البحث: تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: هنـــاك علاقـــة وثيقـــة بـــين الاداء الاستراتيجي الأمريكي وتأزم مستقبل الشرق الاوسط، وهي علاقة تبعية واعتماد غـــير متماثل بين الولايات المتحدة وبين دول الشرق الاوسط كافةً، تبنى على اساس فـــرض القيم الراسمالية وتقديم المصالح الامريكية باستخدام القوة او التهديد بها، او عبر عقـــد صفقات المساومة تبعاً لمنطلقات الصراع والتنافس والتعاون مع دوله.

- ما ادوات ووسائل الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط؟
- ما دوافع الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط؟
- هل تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط؟
- ما مدى تحكم الولايات المتحدة الامريكية بسياسات وتوازنات القوى الاقليمية في الشرق الاوسط، وهل الاداء الاستراتيجي الامريكي هو صمام امان لاستقرار دوله؟

مناهج البحث: ضمن إطار البحث ومتطلباته، تم اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي لتحديد اهداف ودوافع الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ودراسة وخصائصها، فضلاً عن منهج دراسة الحالة والمنهج الوظيفي لتحديد مرتكزات الاداء الاستراتيجي الامريكي وتأثيره في بيئة الشرق الاوسط، كما اخذنا بتطبيق المنهج الاستشرافي–الاحتمالي المستقبلي لصياغة سيناريوهات واحتمالات مستقبل الشرق الاوسط في ظل التفاعلات الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث: قسمنا هذا البحث على محاور عدة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:–المحور الأول: المرتكزات والدوافع الجيواستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المحور الثاني: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي ترامب تجاه الشرق الاوسط

المحور الثالث: مستقبل الشرق الاوسط في ظل الاداء الاستراتيجي الامريكي

المحور الأول: المرتكزات والدوافع الجيواستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

اولاً– مرتكزات الاداء الاستراتيجي الامريكي في الشرق الأوسط

انطلقت الولايات المتحدة الامريكية للتعامل مع دول الشرق الأوسط ومتغيراته من مرتكزات عدة مكنتها من تحقيق واستثمار مصالحها، وكان من بين تلك المرتكزات ما يأتي:

١: الموقع الجيواستراتيجي للشرق الاوسط: كانت لا تزال منطقة "الشرق الأوسط"□ تعدّ أهم مناطق العالم الجيواستراتيجية للقوى العظمى، وتبعاً لأهميتها الاقتصادية والتجارية في السوق العالمية، وما تحتوي عليه من الممرات المائية ومصادر الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي الذي تستحوذ على النسبة الاكبر من احتياطي العالم بمايقارب ٤٢.٨%، أي ٨٠ تريليون م٣، مقابل ٣٠.٤% لمنطقة أوروبا ومعها أوراسيا،(١) فضلاً عن مكانها في البعد الإنساني والحضاري والثقافي العالمي، أصبحت ميداناً للصراع بين الإمبراطوريات عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بإن من يريد السيطرة على العالم يجب إن يسيطر على هذه المنطقة أولاً التي تعدّ امتداداً حيوياً لاوراسيا. فالقوى الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية التي تتصارع في الشرق الأوسط، إنما تعمل ذلك لتثبيت مكانتها في القرن الحادي والعشرين، والحفاظ على مراكز تأثيرها، وضبط علاقاتها مع القوى الدولية والاقليمية في المنطقة، كما حصل في اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا في بدايات القرن الماضي عام ١٩١٤.(٢) وبذلك حظي الشرق الاوسط بمكانة جيواستراتيجيه مهمة للولايات المتحدة الامريكيه والقوى الدوليه المنافسة، اذ إنها تعد منطقة نفوذ ومصالح تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، والسيطرة عليها تتيح لها إمكانية الهيمنة على النظام الدولي، عبر الوجود المباشر فيه وإقامة القواعد العسكرية، ونشر الأساطيل البحرية، وحيازة النفوذ في دوله.(٣)

٢: التحالفات والشراكات الاستراتيجية: اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء وإقامة عديداً من التحالفات الدولية تحت قيادتها وتوجيهها لدعم مصالحها في إدارة التفاعلات الدولية، فضلاً عن ادامة هيمنتها الجيواستراتيجية على الاقاليم الحيوية. لذلك أخذت التحالفات التحالفات بانواعها العسكرية والسياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية مكانة مهمة في

الإستراتيجية الأمريكية كونها أحد أهم الأدوات في تحقيق التفاعل الكامل في السياسة الدولية التي ساعدت في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية. كما أقامت الولايات المتحدة عديد من معاهدات التحالفات في الشرق الاوسط، إذ عقدت تحالف مع السعودية منذ عام ١٩٥١ التي بموجبها استأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية، والتحالف العسكري مع ليبيا في ١٩٥٤، وفي ٢٤ شباط ١٩٧٥ وقعت اتفاقية مع الكويت بعنوان (المساعدة المتبادلة للدفاع والإمداد بالمعدات والخدمات الدفاعية). وفي ٢١ حزيران عام ١٩٧٥ تم توقيع اتفاقية حماية عسكرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تم التوقيع على اتفاقية للتسهيلات العسكرية مع سلطنة عمان في ٤ حزيران عام ١٩٨٠ تتيح للولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام قواعدها العسكرية، كذلك عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق"Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Cooperation between the United of America and the Republic of Iraq" سنة ٢٠٠٨[٤]. كما إن جميع تلك الاتفاقيات تم تجديدها بمعاهدات وصفقات جديدة لاسيما بعد الحراك الشعبي العربي ٢٠١١ [٥]، وتعد "إسرائيل" والكويت والاردن والمملكة العربية السعودية حجر الزاوية في منظومة التحالفات الأمريكية.

ومما لا شك فيه، إن التحالفات والشراكات الإستراتيجية الأمريكية تستند إلى نظريات تشتق من الاهمية الجيواستراتيجي والمصالح الحيوية للشرق الأوسط، فهي تعتمد على الحلفاء الإقليميين في تأمين مصالحها، وقد تتخلى عنهم عندما ترى انهم أصبحوا عبئاً عليها او أنهم فقدوا دورهم لصالح دول اخرى، إذ أن المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية.[٦] كما اتجهت الإدارة الأميركية الجديدة نحو اعتماد صيغ مختلفة للتحالفات، تتمثل باتحالف مع الشركات الأمنية والاقتصادية والمنظمات الانسانية ومنظمات المجتمع المدني العابر

للقومية والصداقات مع رجال الاعمال والقنوات الإعلامية بهدف إدخال تغييرات في بنية المجتمعات بما يؤمن دعم مصالحها على المستويين الشعبي والرسمي. (٧) ويعدّ الدور الأمريكي في تعبئة الاحتجاج والحراك الشعبي العربي خير مثال على ذلك باستعمال الأدوات الدبلوماسية العامة والشبكات والمنظمات المجتمعية وفي مقدمتها "معهد اينشتاين" لمؤسسه جين شارب الذي قام بإعداد مجموعة من القيادات في أساليب التأثير غير العنيف، كما نفذت عديداً من المؤسسات الأمريكية تدريبات لإعداد مجموعات فاعلة من الشباب العربي منذ عام ٢٠٠٥ على برامج تحمل عنوان "الديمقراطية والتنظيم السياسي" ومن تلك المؤسسات والمنظمات (المعهد الجمهوري الدولي، الصندوق القومي للديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني،ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية..). (٨)

٣: ادامة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الاوسط: لقد عمدت الولايات المتحدة على نشر قوتها العسكرية في جميع أنحاء العالم واستعمالها أو التهديد باستخدامها بصورة شرعية او غير شرعية، لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتتواجد القوات الأميركية وبجميع أصنافها وبوجه دائم، في سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والكويت، والعراق، وتركيا و"إسرائيل"، وتركمانستان وقيرغيزستان، وأفغانستان وباكستان، وفق صياغات وصور عديدة من الشراكات او الاحلاف الامنية والعسكرية او الاتفاقيات الامنية المتبادلة، الثنائية او الجماعية.(٩) كما تشير التقرير الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل دائماً على اعادة هيكلة ونشر وجودها العسكري في الشرق الأوسط والمناطق الحيوية الاخرى بحسب طبيعة التهديدات والمصالح المتغيرة.(١٠) وقد ضاعفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدد القوات والمدنيين العاملين بوزارة الدفاع في الشرق الأوسط إلى ٥٤،١٨٠ ألفاً، مقارنة بـ ٤٠.٥١٠ خلال الـ ٤ أشهر الأخيرة أي بنسبة زيادة ٣٣% تقريباً.(١١) ويذكر مدير مركز

الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورج تاون – كلية الشؤون الدولية في قطر: بان الوجود العسكري الأميركي لم يكن على هيئة إملاءات فقط، ولكن مظلة أمنية تأتي تبعاً لقرارات سياسة واعية من جانب اغلب دول الخليج العربي. بهدف مكافحة الارهاب والقضاء على القرصنة، ومعالجة الازمات المنتشرة في سوريا واليمن والعراق، فضلاً عن إحتواء إيران. (١٢)

٤: الحيلولة دون خضوع المنطقة لسيطرة قوة دولية منافسة: تعمل الولايات المتحدة على ترسيخ وتثبيت هيمنتها على العالم بشكل اساس لاسيما في الشرق الأوسط، وتجذير سياسة القطب الواحد التي تؤشر حالة النفور الدولي من السيطرة الامريكية على السياسة الدولية، وتعالي الأصوات من مناطق شتى من العالم من اجل تصحيح الخلل القائم في التوازنات الجيواستراتيجية للعلاقات الدولية. وانطلاقاً من ذلك نلاحظ إن الإدارة الأميركية تقوم بإعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع مصالحها في المنطقة، والتأكيد على ما يضمن تفوق "إسرائيل" وهيمنتها على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجيا، لتكون حارساً أميناً للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وبالتالي فأحد الأهداف الأمريكية الأساسية المقبلة هو إجبار جميع الدول العربية والإسلامية على التخلي أي نشاطات تسليحية او نووية يمكن إن تهدد "إسرائيل" مستقبلاً من جهة. كما ان الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه صوب عدم السماح بتنامي دور أي قوة إقليمية أو دولية في المنطقة لا سيما التي تتعارض أهدافها وغاياتها مع المصالح الأمريكية من جهة أخرى، وتأتي إيران في مقدمة الدول الإقليمية التي تهدد الاستقرار في المنطقة ككل، فضلاً عن مقاومة من الدور الروسي والصيني في المنطقة.(١٣)

٥: الاسواق والدبلوماسية التجارية: ما زالت المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية تخضع في جزئها الكبير الى التبعية، وتأخذ شكلاً عاماص

هو تصدير موارد الطاقة مقابل استيراد السلع الصناعية والاسلحة. ويعد الشرق الاوسط منطقة اقتصادية ذات أهمية حيوية في الاستراتيجية الامريكية، ففي عام ٢٠١٧ تجاوز قيمة الصادرات الامريكية ٢٢٠ مليار دولار، كما أن ثلث تجارة الاسلحة الامريكية تصدر الى الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد تشير احصائيات معهد سيبري الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم "أن ثلث الأسلحة التي بيعت في الحقبة الممتدة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٧ ذهبت لمنطقة الشرق الأوسط وهو ما يشكل نسبة ٣٢ %". وذكر المعهد في تقريره السنوي الذي نشره اليوم الاثنين ١٢ آذار ٢٠١٨ "أن معظم دول المنطقة متورطة في نزاعات مسلحة وتنافس استراتيجي، تدفعها نحو سباق التسلح، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بعد الهند، متبوعة بمصر والإمارات العربية المتحدة، وإن الولايات المتحدة تستخدم صفقات الأسلحة كأداة للسياسة الخارجية بما يضمن بقاؤها أكبر مصدر للأسلحة خلال الاعوام المقبلة".[١٤] وعبر هذه التجارة تمكنت إلى اليوم من تثبيت هيمنتها مصالحها الحيوية، وعندما لا تستطيع التدخل بصورة مباشرة في مواجهة فإن سلاحها جاهز للبيع وتأزيم المشاكل والدخول في حلقة الصراع والحرب.[١٥]

ومن ثم لجأت الى توظيف الدبلوماسية التجارية لتوجيه الروابط الاقتصادية وتوسيع مجالاتها مثل بروتوكول "المناطق الصناعية المؤهلة" "كويز" المنعقد بين مصر وإسرائيل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، الذي كانت الاردن قد وقعته منذ عام ١٩٩٦، بعدّه منطقة تجارة حرة تستهدف دفع الاستقرار السياسي والاقتصادي عبر زيادة رقعة التبادل التجاري والاستثمارات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بما يتخطى حدود الشؤون الأمنية التقليدية، فضلاً عن توسيع التعاون مع "اسرائيل" اقتصادياً.[١٦] كما عادت تلك البرتوكولات بالمنفعة على الأطراف كافة، فمن وجهة النظر الإسرائيلية، سهّلت عليها هذه المناطق القيام بأعمال تجارية مع الدول العربية. ومن وجهة النظر المصرية، أنقذت

هذه المناطق صناعة الغزل والنسيج لديها وعززت قدرتها على الوصول إلى الأسواق الأمريكية، وفي الوقت نفسه، نجحت الولايات المتحدة في الافادة من نفوذها الاقتصادي لتعزيز السلام في المنطقة. (١٧)

ثانياً : الدوافع والأهداف الإستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط.

يقدم الخطاب والاداء الاستراتيجي الأمريكي المعلن أهداف مثالية، عن عالم أكثر أمناً وديمقراطية ورخاء، فضلاً عن منع انتشار التكتولوجيا النووية والسلاح النووي، لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي، مع تقديم المصالح الأمريكية على حساب مصالح دول العالم. لكن عند تحليل الاداء الاستراتيجي الامريكي نرى صعوبة في مطابقة الاهداف المعلنة مع الاداءالامريكي الذي يسخر اهداف ومصالح دول العالم لخدم الاهداف الامريكية، وبذلك يجب علينا ان نحدد اهداف ودوافع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، كما يأتي:

١ : الحفاظ على أمن (إسرائيل) وتفوقها: بالرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" لا تقوم على التماثل..إذ تتولى الأولى توفير الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الواسع لدعم وجود "إسرائيل"، إلا إن التحالف الاستراتيجي بينهما يحقق الفائدة للطرفين، إذ أنها تحمل في طياتها العديد من المنافع للولايات المتحدة، اهمها ما يأتي:-(١٨)

- "إسرائيل" هي الحليف الشرق أوسطي الذي تتطابق مصالحه مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة، من ناحية تعزيز الوجود او خدمة المصالح الامريكية، وعلاوةً ذلك برزت "إسرائيل" كمورّد رئيس للمواد الدفاعية للجيش الأمريكي، وفي كثير من الحالات، شاركت شركات إسرائيلية مع نظيراتها الأمريكية في تعزيز آفاق المبيعات للجيش الأمريكي إلى بلدان اخرى، فضلاً عن التعاون في مجلات تصنيع الاسلحة، وتبادل الخبرات في مجال الحروب الالكترونية والأمن السيبراني.

- تشكل "إسرائيل" حصناً لمواجهة الحركات الإسلامية في بلدان المشرق العربي، كالذي تجسده حركة "حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، فيما يساعد الدعم العسكري الأمريكي على تعزيز الردع الإسرائيلي ضد الدول المعادية والأطراف الفاعلة من غير الدول، في حين أن الاسلحة النووية وغير النووية التي تم تخزينها مسبقاً في إسرائيل، متاحة لدعم خطط الولايات المتحدة الطارئة في شرق البحر المتوسط والخليج، فضلاً عن ذلك تعدّ إسرائيل حقل تجارب للأسلحة المطورة ومساهمة في تطوير مفاهيم خوض الحروب.
- قدمت "إسرائيل" إسهامات عديدة تحسّن قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات الأمنية عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، فقد ادت التجارب العسكرية الإسرائيلية منذ حقبة طويلة دوراً هاماً في تشكيل "أسلوب الولايات المتحدة في الحرب" على سبيل المثال "صياغة مفهوم المعركة البرية–الجوية في السبعينيات، ومنهج الولايات المتحدة في إحتماد الدفاع الجوي في الثمانينيات، ومنهجها عقب أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ في مكافحة الجماعات المتطرفة".

٢: نشر الديمقراطية الأمريكية: طورت الولايات المتحدة إستراتيجية لصياغة الشروط المسبقة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط، التي ترتكز على احترام حقوق الأفراد وعدم كبت آراءهم وطموحاتهم وتوجهاتهم، وتعزيزاً لذلك أعلن البيت الأبيض في وثيقة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في ١٦ /٣/ ٢٠٠٦، التي عكست أولوية الالتزام بحماية الامن القومي الأمريكي انطلاقاً من محورين أساسيين: – [١٩]

- العمل على إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادي.
- ودفع الديمقراطية الحقيقية ومواجهة تحديات عصرنا.

وتضامناً مع تلك الاستراتيجية، جاء الاداء الإستراتيجي الامريكي من تنفيذ خطط ومشاريع أخرى كان من أهمها "مشروع برينستون"، الذي أكد فيه ضرورة مساعدة الولايات المتحدة للمجتمع الدولي لإقامة حكومات ديمقراطية مسؤولة تتمتع بدعم شعبي وتحترم حقوق الأفراد وخاضعة للمحاسبة من شعوبها، كما ان الولايات المتحدة سيكون لها شركاء فاعلون وحقيقيون في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن توظيف شعوب تلك الدول في مجالات التطور والبناء الأمر الذي يبعدهم عن إيديولوجيات العنف والإرهاب. (٢٠)

وتبعاً لتلك الإستراتيجية اخذت الديمقراطية مكانة متقدمة في منظومة الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وبالرغم من هذه التوجه الأمريكي لنشر الديمقراطية، فإن الواقع يؤشر إن البراغماتية الأمريكية لا تزال تؤدي دوراً اساسياً في المجال، فدعوة نشر الديمقراطية ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة في الشرق الاوسط بدأت تتضح أنها لم ترتبط بالنزعة المثالية للولايات المتحدة بقدر ارتباطها بتحقيق المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء الليبراليين وسعيهم للسيطرة والهيمنة على موارد الطاقة (٢١). كما تعددت أشكال وأساليب الاداء الاستراتيجي الامريكي في تغيير الأنظمة السلطوية وضمان التحول الديمقراطي، تبعاً لمصالحها وأهدافها، ضمن أساليب ثلاثة هي:- (٢٢)

أ- التحول من أعلى السلطة: ويتم تغيير النظام السياسيوالاتجاه نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام السياسي أنفسهم الذين يؤدون دوراً حاسماً في إجراء ذلك التحول ويمكن أن يتم من القيادة السياسية المدنية أو القيادة العسكرية للنظم الغير ديمقراطية.

ب- التحول تبعاً لآليات التفاوض: يحدث التغيير عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار بناء مع القوى السياسية الدولية ومع القوة

والنخب السياسية والاجتماعية المحلية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإقامة نظام ديمقراطي بديل.

جـ- التحول بالحراك والثورات الشعبية: ويقصد بذلك إن التحول الديمقراطي إما إن يأتي بعد الصراعات والحركات الاحتجاجية من جانب التنظيمات الشعبية والقيام باعمال العنف من جانب القوى والنخب السياسية الرافضة للوضع القائم أو عبر المظاهرات السلمية، لتدفع القيادات السلطوية للخضوع لارادتها، والبدء بالإصلاحات المطلوبة، منعاً لتفاقم الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية وسعياً لاحتوائها ومن بين أهم تلك النماذج عملية التغيير والتحول التي تشهدها الدول العربية بالرغم من وجود التأثير الخارجي والحراك المحلي. (٢٣)

٣ : امن الطاقة: يُعد أمن الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في توجهات القوى العالمية الجيواستراتيجية، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة تحدد مكانتها وقوتها ومدى تأثيرها في البيئة العالمية، كما أن أمن الطاقة اهم اسباب التنافس والصراع والازمات الدولية والاقليمية، لاسيما الشرق الاوسط الذي يحتوي على مخزون هائل من الطاقة. (٢٤) وتعدّ منطقة الخليج العربي، منذ أمد بعيد، ذات أهمية للسياسة الخارجية الأمريكية، ولذلك فقد انطلق الاداء الإستراتيجي الأمريكي تجاهها الى ضرورة السيطرة على مناطق النفط والغاز الطبيعي الحيوية، كونها جزءً من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها الإدارات الامريكية التي تعد أمن الطاقة مكوناً أساسياً للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم، فضلاً عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية يسهل التحكم في الاقتصاد العالمي ومواجهة الدول المنافسة. وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "وليم كوهين" في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام ١٩٩٧ بقوله: "نحن لا نريد الصراع نداً لند بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا

التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك". (٢٥)

٤ : استمرار حالة الفوضى وعدم لاستقرار السياسي والامني: مما لا شك فيه، اصبحت حالة عدم الاستقرار إحدى السمات الهيكلية لإقليم الشرق الأوسط، التي تطورت بفعل عديد من العوامل المتداخلة وشكلت ملامح بيئته الإستراتيجية، وأدت بدورها إلى دخول دوله وشعوبه ضمن "حلقات مفرغة" من العنف السياسي والطائفي والعرقي بمستوياته وأشكاله المختلفة. كما إن الحالة الأمنية للإقليم تشهد تدهوراً أكثر حدة مما ساد في العقود السابقة، والانتقال من حالة' عدم الاستقرار' إلى حالة "التفكيك" و"التقسيم" نتيجة تصاعد أنماط التهديدات غير التقليدية التي تواجه دول وشعوب الإقليم وأطرافه الرئيسة.(٢٦)

وبالرغم من ان الهدف المتوقع من التغيير السياسي العربي، هو إسقاط النظم الاستبدادية والانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية – المدنية وهو ما حدث بالفعل في تونس ومصر وليبيا واليمن، لكن في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم السياسية القديمة والجديدة، وعناصر الحراك الشعبي باتجاهاته المتعددة المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، فضلاً عن المصاعب السياسية والاقتصادية والأمنية، ادخلت المرحلة الانتقاليه في صراعات سياسية ممتدة وأكثر عنفا وعمقا، وكذلك طرحت تلك المرحلة إشكاليات تحتاج الى جهد كبير واتفاقات بين النخب والاحزاب السياسية، مثل عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية والقوى العلمانية، والوظيفة المحددة للجيوش في النظم الجديدة، كما يثار الجدل حول التعامل مع السلبيات الموروثة من النظم المنهارة متمثلة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية، وقد يفرز نوعية المحسوبية والفساد نفسها، والاتجاه لتشكيل ما يسمى "الثورة المضادة لقوى التغيير" مدفوعاً

من قوى خارجية لا ترغب بالتغيير حفاظاً على مصالحها، وإجمالا فإن كل ما سبق يمثل أشكالا لما يعرف بـــ استدامة الفوضى وحالة عدم الاستقرار، بشكل يقلل من تحقيق التغيير المنشود.(٢٧)

٥ : رفض تشكيل نظام سياسي إسلامي: شكلت ظاهرة الإســـلامي السياســـي هاجس خوف وقلق للولايات المتحدة، وجاء موقفها متشدداً تجـــاه الحركـــات الإسلامية، سواء الجهادية أو الدعوية منها بجميع مؤسساتها، بعد الحراك الشعبي العربي في الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى التدخل وبأساليب وذرائـــع منتوعـــة لمنعهم من الوصول الى السلطة حتى وان تم ذلك بآليات دعم الديمقراطية، وانطلق الأداء الإستراتيجي الأمريكي للرئيس ترامب تجاه تلك الحركات، تبعاً لمرتكزات عدة هي :- (٢٨)

- إفشال وتدمير أي محاولة لإقامة نظام سياسي إسلامي أو تجربة إسلامية غـــير مرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عبر تأجيج الخلافـــات الحزبية بأبعاده المختلفة.
- وقف عملية تبلور المشاريع الإسلامية على اختلاف أنواعها.
- إن أي نسق عقائدي مبني على روح الشريعة الإسلامية الســـمحاء وإثـــارة العالم ضده كونه تهديداً للمصالح الغربية والأمريكية.
- عدم الاعتراف بالحركات الإسلامية ورفض التعامل معها بوصـــفها قـــوى سياسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر الذي عدّها ترامـــب تيـــاراً متطرفاً.
- أثارة النزاع والتصادم بين المرجعيات الدينية والمرجعيات السياسية. (٢٩)

٦ : مكافحة الارهاب: ترتكز الاستراتيجية الدولية الامريكية على صـــناعة او البحث عن عدو خارجي، يتم المبالغة في توصيف خطره، ويُســـتخدم مســـوغاً لتوحيد المجتمع الأمريكي نحو مصالحها الخارجية ووسائل اداؤها بالقوة الصلبة او

الناعمة وإكسابها الشرعية، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تعد منطقة الشرق الأوسط حسب المنظور الأمريكي مصدراً لمعظم الحركات المسلحة التي تدعو إلى استهداف المصالح الأمريكية. بما إن العلاقات الدولية تحكمها المصالح، فإنه لا توجد أية مشكلة لدى الولايات المتحدة في التقارب مع الاعداء من الدول وبقية الحركات المسلحة في سبيل تحقيق المكاسب وضبط حدود التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة، ومنع ظهور قوة إقليمية يصعب التحكم او التأثير في سياساتها وقراراتها الخارجية. (٣٠)

وبقدر تعلق الأمر بخطاب الإرهاب ومكافحة الإرهاب، فإن التحليل الدقيق لذلك تكشف لنا عن ارتباطه بالهيمنة الأمريكية على نحو الآخر، كما ان حيوية هذا العامل تكمن في تناقضاته التي جمعت ما بين استراتيجيتين "الفوضى" و"البناء" الأمريكية التي تؤكد عدم جدية الإدارة الأمريكية في مكافحة الارهاب بالعراق وسوريا وليبيا الذي يقدم مكاسب للإدارة الأمريكية، فهذه السياسة الأمريكية "الفوضوية الخلاقة" تعمل على تجفيف منابع الإرهاب في العالم وفي الوقت ذاته تسببت به، قسراً، بمنبع جديد للإرهاب في العراق وسوريا لتجعل من دول المنطقة الضعيفة حاضنة او منبع للإرهاب وميدان بديل عن دول العالم المتقدمة. (٣١)

المحور الثاني: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي ترامب تجاه الشرق الاوسط

استخدمت الولايات المتحدة عديداً من الاستراتيجيات والآليات تجاه مختلف قضايا السياسة الدولية الجيواستراتيجية وفرضت رغبتها وتطلعاتها على بقية دول العالم للعمل بما يتفق مع مصالحها وأهدافها في تحقيق السيطرة والهيمنة على النظام الدولي والنظم الاقليمي.

أولاً: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب

قدمت إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"، وثيقتين حددت مسارات ومستقبل اداؤها الاستراتيجي العالمي والاقليمي، تمثلت الاولى: بإعلن الاستراتيجيّة الجديدة للأمن القومي الأميركي في ١٨ كانون الأول ٢٠١٧، التي تمركزت حول مبدأ ترامب "أميركا أولاً"، وتلى ذلك الإعلان عن الاستراتيجية الدفاعية الامريكية الجديدة في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨، لتؤكدا على أربعة مبادئ رئيسة هي: حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي، ودعم الازدهار، والحفاظ على السلام بإظهار القوة، وتوسيع النفوذ الأميركي، فضلاً عن ذلك انطوت على تحديد التحديات الرئيسة للولايات المتحدة في العالم وعلى رأسها الصين وروسيا بعدّهما قوتين منافستين، والدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية، فضلاً عن تهديد الجماعات الإرهابية[٣٢]. ومن أبرز ملامح تلك الاستراتيجية مايلي: [٣٣]

١- حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي، ويتم ذلك عبر:

- "تعزيز السيطرة على الحدود وإصلاح نظام الهجرة لحماية الوطن واستعادة السيادة.
- معالجة التهديدات العابرة للحدود الوطنية (الإرهابيون الذين يرتكبون القتل والقمع والرق، والمنظمات الإجرامية غبر الوطنية التي تمزّق مجتمعاتنا بالمخدرات والعنف).
- استهداف التهديدات في مصدرها قبل وصولها إلى الحدود لتسبب اضراراً للشعب الأميركي.
- حماية البنية التحتية الحيوية والشبكات الرقمية.
- نشر نظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية.

٢- تعزيز الرخاء الأميركي، ويتحقق ذلك عبر:

- تجديد الاقتصاد الأميركي وتفعيل الدبلوماسية التنافسية لصالح العمال والشركات الأميركية.
- عدم التسامح مع الانتهاكات التجارية والسعي لبناء علاقات اقتصادية حرة وعادلة.
- تحقيق النجاح في المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين.
- ادامة الريادة الامريكية في مجال البحوث والتكنولوجيا والابتكار وحمايتها.
- حماية أسواق الطاقة العالمية، بما يعزز فوائد التنويع وصولاً إلى الأمن الاقتصادي والقومي.

٣- الحفاظ على السلام بالقوة، ويتحقق هذا المبدأ عبر:

- إعادة بناء القوة العسكرية الأميركية لضمان بقاؤها في المرتبة الأولى عالمياً.
- استخدام الولايات المتحدة جميع الأدوات الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية لحماية مصالحها.
- تعزيز قدراتها في مجالات عدة -بما في ذلك الفضاء والإنترنت وغيرها.
- زيادة دعم حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها قوتها وحماية المصالح المشتركة، وتحملهم مسؤولية أكبر للتصدي للتهديدات المشتركة.
- الحفاظ على توازن القوى اقليمياً ودولياً لصالح الولايات المتحدة في مناطق العالم الرئيسة من: الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط.

٤- تعزيز النفوذ الاميركي:

- مواصلة تعزيز النفوذ الأميركي في الخارج لحماية الشعب الامريكي وتعزيز الازدهار.

- زيادة جهود تنافس الدبلوماسية الامريكية لتحقيق نتائج أفضل في مختلف المجالات –الثنائية والمتعددة الأطراف وفي مجال المعلومات –لحماية المصالح الأميركية، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة للأميركيين.
- السعي إلى إقامة شراكات مع الدول ذات التوجهات المماثلة من أجل تعزيز اقتصادات السوق الحرة ونمو القطاع الخاص والاستقرار السياسي والسلام.
- التركيز على قيم سيادة القانون وحقوق الفرد التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة وذات السيادة.
- قيام مؤسسات السياسية الخارجية الأميركية باظهار النفوذ الامريكي في العالم كقوة إيجابية تسهم في تحقيق السلام والازدهار وتنمية المجتمعات الناجحة."

ومن الملاحظ عن استراتيجية الرئيس ترامب المرتكزة على مبدأ "أمريكا أولاً"، انها تقدم المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار ولها الأولوية حتى على حساب القيم والأفكار، ولا تقدم حلولاً حقيقيةً للأزمات والقضايا الدولية والاقليمية، بقدر ما تسعى الى الانفراد واستعادة هيمنتها على مجمل تفاعلات النظام الدولي، عبر التركيز على تنمية وتعزيز الاقصاد الامريكي، وزيادة قوتها العسكرية، فضلاً عن عدم تحمل اعباء وتكاليف الاتفاقيات الدولية او حماية الحلفاء في مواجهة الارهاب دون مقابل. (٣٤)

ثانياً: الاداء الاستراتيجي لإدارة الرئيس ترامب تجاه الشرق الاوسط

مما لاشك فيه، إن استراتيجية الرئيس الامريكي ترامب تحمل في طياتها اختلافاً عن الاستراتيجيات التي سبقتها الا إنها لا تبتعد كثيراً عن مبادئ وثوابت تلك الاستراتيجيات، إذ إنها انطلقت من مبدأ "امريكا اولاً" الذي يمكن تحقيقه عبر استراتيجيات التنافس والصراع لضمان المصالح الامريكية، عبر تعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية الامريكية، وفرض تفوقها وهيمنتها بإنفراد على تفاعلات النظام الدولي والنظم الاقليمية بالقوة، وبذلك فإنها استراتيجية واقعية